بحوث عدد (٣)
المكتبة الإلكترونية المحكَّمة

تحرير الأصل المعتمد في «الطبعة السلطانية» من «صحيح البخاري»

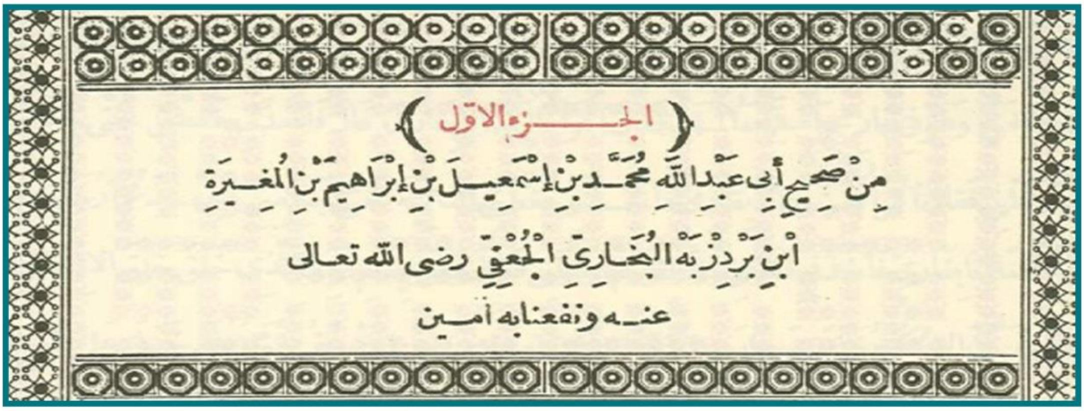
(الجزء الاول)
من صحيح أبى عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبراهيم بن المغيرة
ابن بردزبه البخارى الجعفى رضى الله تعالى
عنه ونفعنا به آمين

كتبه
صلاح فتحي هَلَل

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

النشر الإلكتروني باعتماد المعهد
توثيق الألكسو: ط/٠٠٩/٠٥/٢٠١٨
السنة الأولى: رمضان ١٤٣٩هـ - مايو ٢٠١٨م

تحرير الأصل المعتمد

في «الطبعة السلطانية»

من «صحيح البخاري»

• **المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.**

تحرير الأصل المعتمد في «الطبعة السلطانية» من «صحيح البخاري»،
إعداد: صلاح فتحي هَلَل، المكتبة الإلكترونية المحكَّمة، بحوث تراثنا (٣)،
معهد المخطوطات العربية، السنة الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

رقم توثيق الألكسو: ط/ ٠٠٩ / ٠٥ / ٢٠١٨.

• حقوق النشر الإلكتروني محفوظة لمعهد المخطوطات العربية.

• الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد.

يسمح بالنقل عن الكتاب بشرط الإشارة إلى ذلك.

• **معهد المخطوطات العربية** Institute of Arabic Manuscripts

٢١ ش المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.
ص.ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج.م.ع .
هاتف ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٠٣ - ٣٧٦١٦٤٠٥ (٢٠٢+)
فاكس ٣٧٦١٦٤٠١ (٢٠٢+)
البريد الإلكتروني : turathuna@malecso.org
الموقع على الإنترنت: www.malecso.org

معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

طبعة أولى إلكترونية
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

بحوث عدد (٣) - المكتبة الإلكترونية المحكَّمة

السنة الأولى - رمضان ١٤٣٩هـ - مايو ٢٠١٨م

الهيئة الاستشارية

إدهام محمد حنش (العراق).
عبد الحكيم الأنيس (سورية).
عبد الرزاق الصاعدي (السعودية).
عبد الله محمد المنيف (السعودية).
عمر خلوف (سورية).
غانم قدوري الحمد (العراق).
قاسم السامرائي (العراق).
هادي حسن حمودي (العراق).

المدير المسؤول ورئيس التحرير

فيصل الحفيان

أمانة التحرير

يوسف السناري

فريق العمل

إخراج فني: أكرم خضري.
أرشفة إلكترونية: أحمد منشاوي.
دعاية وإعلام: إقبال سامي أحمد.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

الخلاصة:

يدرس هذا البحثُ الأصلَ الخطيَّ المنسوب للنسخة اليونينية، الذي اعتمد عليه ناشرو الطبعة «السلطانية» من «صحيح البخاري»، ولم ينصوا عليه في تلك النشرة، وهل اعتمدوا أصلَ اليونينية أم فرعًا عنها؟ وعرض ذلك في صورة ثلاثة آراء، أَرْجحُها لدى الباحثِ اعتمادُهم على نسختين منقولتين عن «الأصل اليونيني»: الأولى: «نسخة الشيخ عبد الله بن سالم البصري». والثانية: «نسخة القسطلاني» التي ذكرها في شرحه.

العزو المرجعي:

صلاح فتحي هَلَل: تحرير الأصل المعتمد في «الطبعة السلطانية» من «صحيح البخاري»، المكتبة الإلكترونية المحكَّمة، بحوث تراثنا، عدد (٣)، معهد المخطوطات العربية.

الكلمة المفتاحية:

الطبعة السلطانية، النسخة اليونينية، صحيح البخاري.

تاريخ إرسال البحث: ٨/ ٥/ ٢٠١٨.

تاريخ النشر: ٢٤/ ٥/ ٢٠١٨.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الثناء الجميل، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صلِّ اللَّهُمَّ وسلِّم وبارِك عليه، وارضَ اللَّهُمَّ عن آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى مَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فجزى الله خيرًا كلَّ مَن ساهَم في «الطبعة السلطانية» مِن «صحيح البخاري»، مِن سلطانٍ آمِرٍ، أو عالمٍ كريمٍ اجتهدَ في التدقيق والتصحيح، أو مُعِينٍ ومساعِدٍ فيها ولو بكلمةٍ.

وقد ظهرتْ بركةُ هذه الطبعة، وانتشرتْ في الآفاق، وصارت عمدة الطبعات اللاحقة عليها، بشكلٍ أو بآخر، فجزى الله كلَّ مَن قام عليها خير الجزاء، وأثابهم الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا كثيرًا.

وهي الطبعة التي أَمَرَ بها السلطان عبد الحميد، وقام بتصحيحها فريقٌ مِن علماء الأزهر الشريف، على رأسهم شيخ الأزهر آنذاك الشيخ حسونة النواوي، ومعه الشيخ سليم البشري وغيرهما مِن كبار علماء الأزهر في ذلك الوقت، رحمهم الله جميعًا، وانتهت طباعتها في المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣١٣هـ، فجاءت غاية في الدقة والإتقان.

(٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

(الجزء الاول)

من صحيح أبى عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبراهيم بن المغيرة

ابن بردزبه البخارى الجعفى رضى الله تعالى

عنه ونفعنا به آمين

قد وجدنا فى النسخ الصحيحة المعتمدة التى صححنا عليها هذا المطبوع رموزا لاسماء الرواة منها ه لابى ذر الهروى و ص للاصيلى و س لابن عساكر و ط لابى الوقت و هـ للكشميهنى و حـ للحموى و سـ للمستملى و ك لكريمة و حهـ لاجتماع الحموى والكشميهنى و حسـ للحموى والمستملى وتارة توجد تحت حهـ وحسـ ه أوغيرها اشارة الى روايته عنهما وتارة توجد قبل الرمز (لا) اشارة الى سقوط الكلمة الموضوعة عليها (لا) عند أصحاب الرمز الذى بعدها وقد يوجد فى آخر تلك الجملة التى عليها لا لفظ الى اشارة الى آخر الساقط عند صاحب الرمز ومن الرموز ع ولعلها لابن السمعانى و ج ولعلها للجرجانى و ق ولعلها للقابسى و ح و عط و صع ولم يعلم أصحابها وربما وجد رموز غير ذلك لم نعلم أيضا ويوجد على بعض الكلمات خـ أو نـخ أو خ وهى اشارة الى أنها نسخة أخرى وقد يوجد على الكلمة لفظ صح اشارة الى صحة سماع هذه الكلمة عند المرموز له أو عند الحافظ اليونينى والله سبحانه أعلم

(طبع)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١١ هجرية

ويصف الشيخ محمد المنوني هذه الطبعة قائلًا: «ومِن بين مطبوعات (صحيح البخاري) كان أتقن طبعة هي التي نُشِرَت بعناية السلطان العثماني: عبد الحميد الثاني، في تسعة أجزاء، بالمطبعة الأميرية بالقاهرة عام ١٣١٣ هـ ١٨٩٥م»[(١)].

---

(١) «قبسٌ مِن عطاء المخطوط المغربي»، المؤلف: محمد المنوني (١/ ١٢٠)، الناشر: دار الغرب، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

لكن نفدتْ هذه الطبعة ولم يعد الحصول عليها شيئًا ميسورًا، ومِن ثَمَّ قامت بعض دور النشر في السنوات الأخيرة بتصويرها ونشرها، مع بعض الخدمات، مثل إضافة ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي – رحمه الله – على هامش الصفحات، كما فعلت «دار طوق النجاة»(١)، وهي أكثر مصوّرات «السلطانية» تداولًا وجودة طباعة، وعليها اعتمدتُ.

بينما قامت دور نشر أخرى بإعادة تنضيدها مِن جديد مع فكّ رموزها، مثلما فعلتْ «دار التأصيل» بالقاهرة(٢).

ولم يستطرد السادة العلماء الذين ساهموا في تدقيق هذه الطبعة وتصحيحها بكتابة مقدمة مطوّلة لوصف النُّسَخ المعتمدة، والكلام على المنهج المُتَّبَع، اللّٰهُمَّ إلَّا إشارات لهم في بدء العمل وأثنائه هنا وهناك، مما ترك الباب مفتوحًا لاختلاف الناس بعدهم في التعبير عن منهجهم، والأصل أو الفرع «اليونيني» الذي اعتمدوه في هذه الطبعة المباركة؛ ما بين جازمٍ باعتمادهم «الأصل اليونيني»، ونافٍ لذلك، ومُتَوَقِّفٍ.

فجاءت هذه السطور إشارةً لرأس الاختلاف، ومِن ثَمَّ النظر في صفحات «الطبعة السلطانية» وصولًا إلى معرفة ما كان في حوزتهم مِن «أصل اليونيني» أو فرعٍ عنه.

---

(١) قامت «دار طوق النجاة» بتصوير «الطبعة السلطانية» بعناية الشيخ محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢.

(٢) أصدرت دار التأصيل بالقاهرة طبعة مِن «صحيح البخاري» «مراجعة ومصحّحة على النسخة السلطانية مع رفع الالتباس عن رموزها»، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣، ٢٠١٢م.

آراء أهل العلم في المسألة

وخلاصة ما رأيته في قضية اعتمادهم «الأصل اليونيني» يرجع إلى آراء ثلاثة:

الرأي الأول: جزم بأنهم اعتمدوا في «الطبعة السلطانية» على «النسخة اليونينية».

وهذا هو منطوق **كلام الشيخ حسُّونة النَّواوي** شيخ الأزهر، في تقريره الذي كتبه ووُضِعَ في أول «الطبعة»، قال رحمه الله: «وقد اختار[١] أَجَلَّهُ الله مِن بين كتب الحديث المنيفة كتاب (صحيح البخاري) الذي اشتهر بضبط الرواية عند أهل الدراية؛ فأَمَرَ – وأَمْرُه المُوَفَّق – بأَنْ يطبع في مطبعة مصر الأميرية، لما اشتهرتْ به مِن دقّة التصحيح، وجودة الحروف، بين كل المطابع العربية، وبأنْ يكون طبع هذا الكتاب في هذه المطبعة على (النسخة اليونينية) المحفوظة في الخزانة الملوكية بالآستانة العليّة، لما هي معروفةٌ به مِن الصحة القليلة المثال في هذا الجيل وما مضى مِن الأجيال» إلى أَنْ قال الشيخ رحمه الله: «أبلغَ صاحب الدولة الغازي أحمد مختار باشا المندوب العالي العثماني في القطر المصري هذه الأوامر السلطانية إلينا؛ لنجمع مِن حضرات أكابر العلماء الأزهريين مَن يُعْتَمد عليهم في هذا الباب، ونقوم معهم بهذه الخدمة الشريفة، والأعمال المنيفة، ثم بعث دولتُه إلينا بالنسخة

(١) أي أمير المؤمنين السلطان الغازي عبد الحميد خان الثاني، كما ذَكَرَ الشيخ في أول كلامه، رحمهم الله جميعًا.

اليونينية، والنسخ المطبوعة، على يد صاحب السعادة عبد السلام باشا المويلحي، للمقابلة عليها، كما قضى بذلك الأمر الهمايوني الكريم» اه(١).

وهذه صورة كلام الشيخ حسونة رحمه الله، في تقريره في صدر «الطبعة السلطانية»:

الحمد لله رفع منار السنة النبوية وأعلى مكانها ووفق من اصطفاه من خلقه لخدمتها فشادوا بنيانها والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين (أما بعد) فان مولانا أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين سلطان البرين والبحرين وإمام الحرمين الشريفين السلطان الأعظم والخاقان الافخم السلطان ابن السلطان السلطان الغازى (عبد الحميد خان الثانى) نصر الله به الاسلام والمسلمين وأيد بدوام شوكته الملة والدين وأسعد بوجوده وجوده عموم رعاياه وحف الله بألطافه الصمدانية وعنايته الربانية ذاته الملوكانية الشاهانية وعظمته وسلطته الهمايونية قد تعلقت إرادته السنية العلية بأن يعمل بمقتضى سجاياه الطاهرة الزكية فيما يعود على السنة النبوية بالصلاح وعلى ذاته الشريفة بالبركة والفلاح ففكر أيده الله فى أجل خدمة يسديها للسنة النبوية الحنيفية فلم ير وفقه الله أكمل من نشر أحاديثها الشريفة على وجه يصح معه النقل ويرضاه العقل وقد اختار أجله الله من بين كتب الحديث المنيفة كتاب صحيح البخارى الذى اشتهر بضبط الرواية عند أهل الدراية فأمر وأمره الموفق بأن يطبع فى مطبعة مصر الأميرية لما اشتهرت به من دقة التصحيح وجودة الحروف بين كل المطابع العربية وبأن يكون طبع هذا الكتاب فى هذه المطبعة على النسخة اليونينية المحفوظة فى الخزانة الملوكية بالاستانة العلية لما هى معروفة به من الصحة القليلة المثال فى هذا الجيل وما مضى من الاجيال وبأن يكون جميع ما يطبع من هذا الكتاب وقفا عاما لجميع الممالك الاسلامية وبأن يتولى قراءة المطبوع بعد تصحيحه فى المطبعة جمع من أكابر علماء الازهر الاعلام الذين لهم فى خدمة الحديث الشريف قدم راسخة بين الأنام وفى التاسع عشر من شهر رمضان المبارك من سنة ١٣١٢ للهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية أبلغ صاحب الدولة الغازى أحمد مختار باشا المندوب العالى العثمانى فى القطر المصرى هذه الاوامر السلطانية الينا لنجمع من حضرات أكابر العلماء الازهريين من يعتمد عليهم فى هذا الباب ونقوم معهم بهذه الخدمة الشريفة والاعمال المنيفة ثم بعث دولته الينا بالنسخة اليونينية والنسخ المطبوعة على يد صاحب السعادة عبد السلام باشا المويلحى للمقابلة عليها كما قضى بذلك الامر الهمايونى الكريم وقد كان وجمعنا ستة عشر ممن عم فضلهم واشتهر وأبلغناهم هذه الاوامر السلطانية فتلقوها بصدور رحبه وأفئدة فرحة لعلمهم أنها خدمة من أجل الخدم الدينية وأعظمها قدرا وأكبرها نفعا خصوصا وقد أمر بها جلالة سلطان المسلمين

---

(١) «الطبعة السلطانية» (١/ ٢).

ولذا قال العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله: «والمفهوم مِن التقرير الذي كتبه شيخ الإسلام الشيخ حسُّونة النواوي شيخ الجامع الأزهر ٢٠ صفر سنة ١٣١٣، وهو المطبوع في مقدمة الطبعة السلطانية؛ أَنَّ أصل اليونيني محفوظٌ في الخزانة الملوكية بالآستانة العليّة، وأنَّه أُرْسِل إلى مشيخة الأزهر للتصحيح عليه، على يد صاحب السعادة عبد السلام باشا المويلحي. والذي أرجِّحه: أنّ هذا الأصل أُعِيد بعد التصحيح عليه إلى مَقَرِّه في الخزانة الملوكية بالآستانة العليّة.

ثم بعد ذلك بسنين في صفر سنة ١٣٦١، وقع لي النصف الثاني مِن نسخة مِن فروعِ اليونينية، في مجلد واحد متوسط الحجم، وهو قريب العهد ليس بعتيق، تمت كتابته في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٢١٥، كتبه كما وصف نفسه: (السيد الحاج محمد الملقّب بالصابر بن السيد بلال بن السيد محمد العينتابي وطنًا). ويظهر لي مِن كتابته أَنَّه كان رجلًا أمينًا متقنًا مُتَحَرِّيًا، لم يدع شيئًا – في ما يبدو لي – مما في أصل اليونينية إِلَّا أثبته بدقة تامة، مِن ضبطٍ واختلاف نُسخٍ وهوامش علميّة نفيسة، وقد أظهرني هذا المجلد على أَنَّ النسخة السلطانية لم يُثبت طابعوها كلَّ ما أثبت مِن التعليقات على هامش اليونينية، بل تركوا أكثرها ولم يذكروا إِلَّا أقلّها، بل وجدتُ فيه أشياء أَثْبَتَهَا لم يذكرها القسطلاني في شرحه» اهـ[1].

(١) مقال الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله: «النسخة اليونينية مِن صحيح البخاري» أعاد نشره الشيخ أشرف عبد المقصود في مجلة التراث النبوي، العدد الأول والثاني، محرم ورجب ١٤٣٩، السنة الأولى (ص/ ١٩٠ – ١٩١).

وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ المنوني، وسزكين وغيرهما.

فقال الشيخ محمد المنوني: «وقد اعتمد في نشرها على الأصل اليونيني المصحح الموجود بالخزانة العثمانية: (مكتبة يلدز) بالآستانة»[١].

وقال **فؤاد سزكين**: «ولا يُعرف حتى اليوم مصير النص الأصلي لليونيني، الذي كان موجودًا في إحدى مكتبات استنبول، ثم أُرْسِل بأمر السلطان عبد الحميد؛ ليُنشَر في مصر، ويبدو أنَّ طبعة بولاق سنة ١٣١٣ هـ، التي قامت على أساسه، قد احتفظتْ احتفاظًا لا بأس به بسمات هذا العمل»[٢].

وقال **الدكتور هاشم محمد علي حسين مهدي** في تصديره على طبعة «دار طوق النجاة» المصورة عن «الطبعة السلطانية»: «لقد مَنَّ الله على الساحة العلمية بهذه النسخة مِن (الجامع الصحيح) للإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى، وهي النسخة الأميرية المطبوعة ببولاق ما بين سني (١٣١١ – ١٣١٣ هـ)، والتي اعتُمد في تصحيحها على النسخة اليونينية» اهـ[٣].

وقال **الشيخ محمد زهير بن ناصر الناصر**: «وهذه الطبعة مطبوعة عن النسخة اليونينية» إلى أَنْ قال: «إِنَّ ما امتازتْ به نسخة الحافظ اليونيني مِن

---

(١) «قبسٌ مِن عطاء المخطوط المغربي» للمنوني (١/ ١٢٠)، ولكلامه بقية يأتي التعليق عليها في الكلام على «الفروع».

(٢) «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين (١/ ٢٢٧) ط: جامعة الإمام. ولسزكين في كلامه هناك عن البخاري أخطاء غريبة؛ كأنه عن بخاريٍّ آخر يتكلم.

(٣) تصدير طبعة «دار طوق النجاة» (ص/ ١).

ضبطٍ وإتقان، وجَمْع واستيعاب للروايات المتعدِّدة؛ جعلها **مَحَطَّ** أنظار العلماء، وموضع مدحهم وثنائهم، والمعوَّل عليها في طبع وتصحيح وإخراج هذه الطبعة الأميرية» إلخ[1].

وهذا رأي **الشيخ عبد الرحيم يوسفان** - والى الله توفيقه – في ما حدثنا به مذاكرةً.

وقد كنتُ أميل إلى هذا الرأي ثم رجعتُ عنه.

الرأي الثاني: **جزم بأنهم اعتمدوا على فروع اليونينية.**

وهو قول **الشيخ عامر حسن صبري** -والى الله توفيقه- في ما حدثنا به مذاكرةً قال: «ليس هناك دليل قطعي على اعتمادهم على اليونينية، والعلامة أحمد شاكر - رحمه الله - تردد قوله ولم يجزم» اهـ.

وحدثنا الشيخ عبد السميع الأنيس – والى الله توفيقه – مذاكرةً، صباح يوم الاثنين ٢١/ ٨/ ١٤٣٩، قال: «وسألت الشيخ محمد عوامة فجزم بأنه تم اعتماد فروع اليونينية والله أعلم» اهـ.

وهو الموافق لما صرَّح به مصحِّحو «السلطانية» كما سيأتي.

الرأي الثالث: التوقُّف في الجزم بأحد الرأيين.

وهو قول **العلامة أحمد محمد شاكر** رحمه الله.

---

(١) المصدر السابق (ص/ ٥، ٦).

إذْ قال الشيخ أحمد شاكر: «والطبعة السلطانية مطبوعة عن النسخة اليونينية، وهي أعظم أصل يُوثق به في نُسخ صحيح البخاري»[١].

قال: «وأما الأصول المعتمدة التي قَابَل عليها الحافظ اليونيني ومَن معه؛ فقد بيَّنَها هو في ثَبَت السماع، الذي نَقَلَه القسطلاني في شرحه، ونَقَلَه عنه مُصحِّحو الطبعة السلطانية» اهـ[٢].

قال: «واعتمدَ مُصَحِّحو المطبعة في تصحيحها (على نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة، مِن فروعِ النسخة اليونينية، المعوَّل عليها في جميع روايات صحيح البخاري الشريف)، وعلى نُسَخ أخرى خلافها، شهيرة الصحة والضبط؛ كما قالوا في مقدمة الطبع. ولم يذكروا وصفًا للنُّسَخ التي صحَّحوا عنها غير ذلك، ولكن المُتَتَبِّع للنسخة يعلم أنهم كانوا معتمدين أيضًا على شرح القسطلاني، وقد ذكروا في آخرها ما يُشْعِر بأنه كانت بيدهم نسخة عبد الله بن سالم» اهـ[٣].

وعَلَّق العلامة أحمد محمد شاكر في حاشيته قائلًا: «ظاهر الكلام الذي نقلناه عن مقدمة الشيخ حسونة شيخ الأزهر رحمه الله؛ أَنَّ الطبع كان عن النسخة اليونينية نفسها، وكلام مصحِّحي الطبعة السلطانية هذا يدلّ على أَنَّ الطبع كان عن فرعٍ مِن فروعها. ولا أستطيع الجزم بصحة أحدهما حتى

---

(١) مقال الشيخ أحمد محمد شاكر، المشار إليه آنفًا (ص/ ١٧٥).

(٢) السابق (ص/ ١٨٥).

(٣) السابق (ص/ ١٩٢).

يوجد الأصل الذي طُبع عنه، وحتى نعرف مصير النسخة اليونينية، إِنْ وفَّق الله الباحثين للبحث عنها، ثم وجودها» اهـ[١].

ونقل بعضهم كلام الشيخ أحمد شاكر هذا بحروفه، ولم ينسبه له، فالعمدة في هذا الرأي على الشيخ، طيب الله ثراه.

الراجح

والرأي الثاني هو الراجح الذي يدل عليه كلام مُصَحِّحي «الطبعة السلطانية» السابق واللاحق.

وعليه يدل كلام **الشيخ عبد الحي الكتاني** رحمه الله، حيثُ قال: «الأستاذ الكبير عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم بن عيسى، البصري أصلًا، المكي مولدًا ومدفنًا، الشافعي، المولود سنة ١٠٥٠ أو ١٠٤٩ أو ١٠٤٨، والمتوفَّى سنة ١١٣٤.. قال عنه الحافظ مرتضى في (التعليقة الجليلة) بعد وصفه للبصري بالإمام المحدث الحافظ: (قد اتفقوا على أنَّه حافظ البلاد الحجازية) اهـ، وقال عنه الشيخ إسماعيل بن الشيخ محمد سعيد سكر في إجازته للدمنتي: (أمير المؤمنين في الحديث)...

وفي (الحطة) نقلًا عن السيد آزاد البلجرامي الهندي في (تسلية الفؤاد) لما ترجم للبصري قال: (وله شرحٌ على البخاري سار في الأنفس والآفاق سير الروح، ولعمري لقد عَزّ أنْ يلقى له مثل في سائر الشروح، لكن ضاق

---

(١) حاشية الموضع السابق.

الوقت عن إكماله، وضنَّ الزمان بإفاضة نواله، والنسخة التي نسخها الشيخ بيده الشريفة؛ هي أصل الأصول للنسخ الشائعة في الآفاق، رأيتُها عند مولانا محمد أسعد الحنفي المكي، مِن تلامذة الشيخ تاج الدين المكي، ببلد أركات، كان أخذها الشيخ عن ولد المُصَنِّف بالاشتراء، فقلتُ للشيخ محمد أسعد: هذه النسخة المباركة حقّها أنْ تكون في الحرمين ولا ينبغي أنْ تُنقل منها إلى مواضع أخرى لا سيما إلى الديار الشاسعة، فقال الشيخ: هذا الكلام حسنٌ، ولكن ما فارقتُها لفرط محبّتي لها، ثم أرسل الشيخ كتبه مِن أركات إلى أورنقاباد احتياطًا، لما رأى مِن هيجان الفتنة بتلك البلاد، فوصلت النسخة إلى أورنقاباد، وهي موجودة بها إلى الآن حفظها الله) اهبواسطة (الحطة).

قلت[١]: رأيتُ في المدينة المنورة عند الحكيم المُسْنِد الشيخ طاهر سنبل نسخة عبد الله بن سالم البصري بخطّه مِن (الصحيح) ثمانية، وهي نهاية في الصحة والمقابلة والضبط والخط الواضح، وأخبرني أنّه أحضرها إلى الآستانة؛ ليُصَحَّح عليها النسخة الأميرية التي طُبعت هناك مِن (الصحيح)، وفرَّقها السلطان عبد الحميد على المساجد والآفاق وعليها ضُبِطَتْ، ولا أدري مِن أين اتصلتْ بسلفه» اه[٢].

وكذلك قال **الشيخ أشرف عبد المقصود**، -والى الله توفيقه-: «وقد أُشِير

(١) القائل: هو الشيخ الكتاني يرحمه الله.

(٢) «فهرس الفهارس» (١/ ١٩٣ – ١٩٩) باختصار.

في مواضع متعدِّدة مِن هوامش النسخة السلطانية؛ ما يؤكد استخدامهم لهذه النسخة والتصريح بذِكْرِها كما في ج٩ ص٥٧» اهـ[١]. يعني: نسخة عبد الله بن سالم.

والذي يظهر مِن خلال استقراء «الطبعة السلطانية» أنها لم تُطْبَع على «الأصل اليونيني» مباشرةً، وإنَّما على فرعين جليلين عنه.

الأول: نسخة الشيخ عبد الله بن سالم البصري، وتُسَمَّى عندهم بعدة تسميات، مثل «الأصل» «الأصل المعتمد» «نسخة عبد الله بن سالم» «مِن هامش الأصل»، إلخ. وهي عمدتهم في هذه الطبعة.

وهذه النسخة هي المشار إليها في مقدمة المشايخ مصحِّحي «السلطانية» (١/ ٢ – ٣)، حيث قالوا ما صورته:

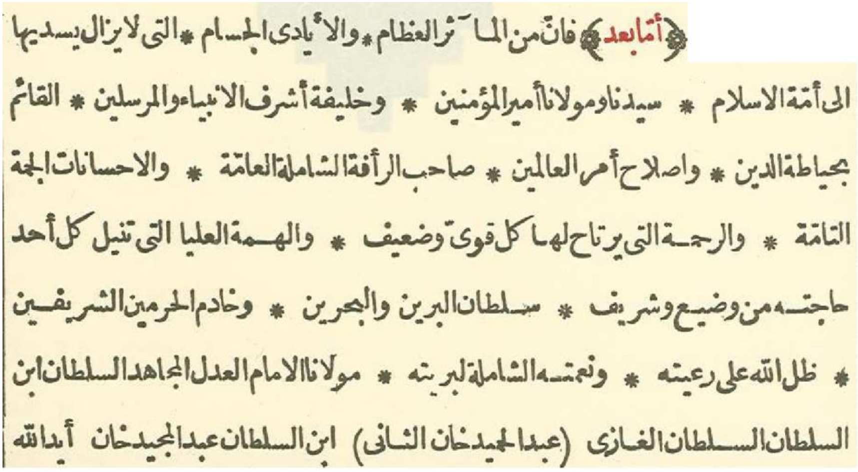

(أما بعد) فان من المآثر العظام * والأيادى الجسام * التى لا يزال يسديها
الى أمة الاسلام * سيدنا ومولانا أمير المؤمنين * وخليفة أشرف الانبياء والمرسلين * القائم
بحياطة الدين * واصلاح أمر العالمين * صاحب الرأفة الشاملة العامة * والاحسانات الجمة
التامة * والرحمة التى يرتاح لها كل قوى وضعيف * والهمة العليا التى تنيل كل أحد
حاجته من وضيع وشريف * سلطان البرين والبحرين * وخادم الحرمين الشريفين
* ظل الله على رعيته * ونعمته الشاملة لبريته * مولانا الامام العدل المجاهد السلطان ابن
السلطان السلطان الغازى (عبد الحميد خان الثانى) ابن السلطان عبد المجيد خان أيد الله

(١) تعليقه على مقال الشيخ أحمد شاكر المذكور آنفًا (ص/ ١٩٢). ونقل حكاية الكتاني مع الشيخ طاهر سنبل الآتية.

> القسط بهمته * وقوم أود الرعية بعدالته * وأكثر خير البلاد بيمنه * وأنام جميع الانام
> فى ظل أمنه * وأدامه عزا للاسلام * ورحمة لجميع الانام
> أنه قوى الله شوكته أصدر أمره الكريم الشاهانى فى سنة ١٣١١ من هجرته صلى الله عليه
> وسلم بطبع الكتاب الجليل الشان * الغنى بشهرة نفعه عن الاطراء والبيان * وهو صحيح الامام
> أبي عبد الله محمد بن اسمعيل البخارى رضى الله عنه وأرضاه * وأن يعتمد فى تصحيحه على نسخة
> شديدة الضبط بالغة الصحة من فروع النسخة اليونينية المعوّل عليها فى جميع روايات صحيح البخارى
> الشريف وعلى نسخ أخرى خلافها شهيرة الصحة والضبط وأن تكون نسخه المطبوعة كلها وقفا
> على الخاص والعام * من سائر المسلمين شرقا وغربا عجما وعربا

انتهى كلامهم، الصريح في اعتماد «نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة مِن فروع النسخة اليونينية»، وليست «اليونينية» نفسها.

فلما قالوا ذلك، ثم رأيناهم قد سمَّوا نسخة «عبد الله بن سالم البصري» في مواضع عديدة مِن حواشي التصحيح؛ عَلِمْنا أَنَّ نسخة البصري هي المقصودة بقولهم: «نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة مِن فروع النسخة اليونينية».

وقد اجتهد المصحِّحون في محاكاة نسخة البصري، حرفًا بحرفٍ، وتبعوا عبارات هامشها، حتى في ما ينسبه لليونينية أو فروعها، فما قال فيه المصحِّحون: «في اليونينية» فمِن نسخة البصري أخذوه، وعن هامشها نقلوه، وإنما أطلقوا «اليونينية» محاكاةً لنسخة البصري.

وصرَّح المصحِّحون في بعض المواضع بقولهم: «مِن نسخة عبد الله بن سالم تبعًا لليونينية».

والثاني: نسخة القسطلاني التي ذكرها في شرحه، واعتمدَ فيها على فرعٍ لليونينية، ثم قابلها على اليونينية عندما وقفَ عليها بعدُ، ومع ذلك فربما نقلوا بعض كلام القسطلاني بواسطة هامش «الأصل»؛ أي هامش «نسخة عبد الله ابن سالم»، وصرّحوا في بعض الأماكن بنسخة القسطلاني المطبوعة.

ومجمل كلامهم يدل على أنَّهم اعتمدوا في «القسطلاني» على أصلٍ مخطوط، مع المطبوعة.

ولا بد مِن إيراد كلام القسطلاني عن «الفرع» الذي قابَل عليه؛ حيثُ قال: «ولقد وقفتُ على فروع مُقَابَلَة على هذا الأصل الأصيل، فرأيتُ مِن أجلِّها الفرع الجليل الذي لعلّه فاق أصلَه، وهو الفرع المنسوب للإمام المحدِّث شمس الدين محمد بن أحمد المزي الغزولي»(١).

وجرى مصحِّحو «الطبعة السلطانية» على الإشارة لهذا الفرع المذكور في كلام القسطلاني بـ «الفرع» أو «الفرع المزي» إلخ. وذلك تمييزًا له عن «نسخة الحافظ المزي» التي اعتمدوها.

وقد توفّرتْ لهم مع ذلك نسخًا أخرى، منها النسخة المشار إليها التي صححها الحافظان المزي والذهبي كما سيأتي.

ومنها نسخة يصفونها بالقديمة.

---

(١) «إرشاد الساري» (١/ ٤١).

ويظهر أنهم راجعوا الكتبخانة المصرية وغيرها آنذاك، واستخرجوا منها بعض النفائس، واختاروا أصح النسخ وأدقها للمراجعة والمقابَلَة عليها، مثل نسخة المزي والذهبي المشار إليها آنفًا.

لكنهم اعتمدوا بشكل أساسيٍّ على نسختين مخطوطتين، وهما:

- نسخة عبد الله بن سالم تبعًا لليونينية.
- والنسخة التي صححها الحافظان المزي والذهبي.

ومِن ثَمَّ أكثروا مِن قولهم: «في النسختين المعتبرتين بيدنا» ونحو هذه العبارة.

وكذا النسخة التي شرح عليها العيني، لكن بقية كلامهم يظهر منه أنهم اعتمدوا المطبوع لا المخطوط.

وستأتي إشاراتهم لكل هذه النسخ؛ لكن شأننا وما يهمنا في كلامنا هنا هو «الأصل اليونيني»، هل اعتمدوا عليه مباشرة؟ أم أخذوا عنه بواسطة بعض فروعه؟

الراجح الثاني، أي أنهم اعتمدوا بعض فروعه، ونقلوا عنه بواسطة «نسخة عبد الله بن سالم البصري»، و«القسطلاني»، وقابَلُوا ذلك وصحَّحوه وضبطوه على نُسخٍ أخرى مخطوطة ومطبوعة.

منها: النسخة المشار إليها آنفًا التي صحَّحها الحافظان المزي والذهبي، وقد تكررت إشارة المصحِّحين لهذه النسخة في مواضع؛ منها طرة الجزء الثاني:

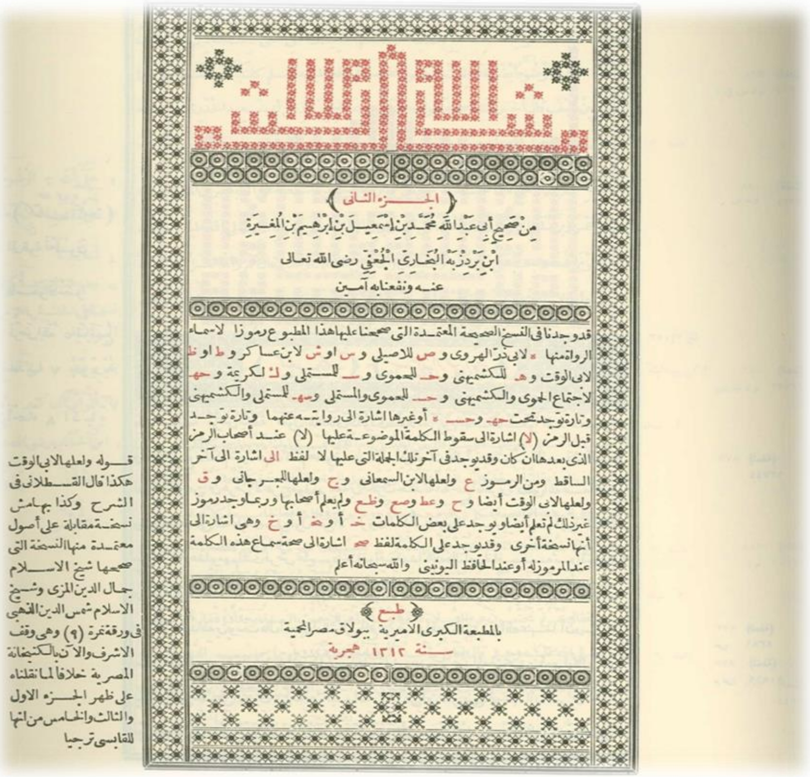
(الجزء الثاني)
من صحيح أبي عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبرهيم بن المغيرة
ابن بردزبة البخاري الجعفي رضى الله تعالى
عنه ونفعنا به آمين

قد وجدنا في النسخ الصحيحة المعتمدة التي صححنا عليها هذا المطبوع رموزا لاسماء الرواة منها ٭ لابي ذر الهروي و ص للاصيلي و س او ش لابن عساكر و ط او ظ لابي الوقت و هـ للكشميهني و حـ للحموي و ســ للمستملي و ك لكريمة و حهـ لاجتماع الحموي والكشميهني و حســ للحموي والمستملي و سهـ للمستملي والكشميهني وتارة توجد تحت حهـ وحســ ٭ أو غيرها اشارة الى روايته عنهما وتارة توجد قبل الرمز (لا) اشارة الى سقوط الكلمة الموضوعة عليها (لا) عند أصحاب الرمز الذي بعدها ان كان وقد يوجد في آخر تلك الجملة التي عليها لا لفظ الى اشارة الى آخر الساقط ومن الرموز ع ولعلها لابن السمعاني و ج ولعلها للجرجاني و ق ولعلها لابي الوقت أيضا و ح وعط وصع وظع ولم يعلم أصحابها وربما وجد رموز غير ذلك لم تعلم أيضا ويوجد على بعض الكلمات خـ أو خـ أو خ وهي اشارة الى أنها نسخة أخرى وقد يوجد على الكلمة لفظ صح اشارة الى صحة سماع هذه الكلمة عند المرموز له أو عند الحافظ اليونيني والله سبحانه أعلم

(طبع)
بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣١٢ هجرية

قوله ولعلها لابي الوقت هكذا قال القسطلاني في الشرح وكذا بهامش نسخة مقابلة على أصول معتمدة منها النسخة التي صححها شيخ الاسلام جمال الدين المزي وشيخ الاسلام شمس الدين الذهبي في ورقة نمرة (٩) وهي وقف الاشرف والآن بالكتبخانة المصرية خلافا لما نقلناه على ظهر الجزء الاول والثالث والخامس من انها للقابسي ترجيا

وأما فرع «عبد الله بن سالم البصري» عن «اليونينية»، فهي نسخة متقنة جدًّا، نُقِلَتْ عن «اليونينية».

لكن لم تكتف نسخة البصري باليونينية فقط؛ إذْ كان هامشها مسرحًا كبيرًا لعرض ونَقْل الفوائد مِن كلام القسطلاني وغيره.

وقد دخلتْ هذه النسخة في الوقف السلطاني، وعليها ختم الوقف كما ستأتي صورته، واشتراطه أنْ لا تخرج مِن خزانته، وهذا يؤيد قول العلامة أحمد شاكر السابق في رجوعِ هذا الأصل إلى الأستانة مرةً أخرى بعدما تم طبع «الصحيح» عليه.

ويصف الشيخ محمد المنوني هذه النسخة قائلًا: «على أَنَّ الفرع اليونيني الذي استمرّت شهرته؛ هو الذي كتبه – بخطّه – إمام هذه الصناعة: عبد الله ابن سالم بن محمد البصري ثم المكي، المتوفى عام ١١٣٤ هـ، ١٧٢٢م، وقد استغرق في كتابته وتصحيحه نحوًا مِن عشرين سنة، اعتمادًا على أصل الشرف اليونيني وزيادة، وبهذا كانت هذه النسخة البصرية طبقة عالية في الصحة، وصارتْ – حسب عالم مِن الهند – هي أصل الأصول للنسخ الشائعة في الآفاق»[١].

وكان «الأصل اليونيني» بحوزة القسطلاني، ثم اختفى فترة طويلة مِن الزمن، حتى ظهر آخر مرة عندما نسخ منه الشيخ عبد الله بن سالم البصري نسخته.

وقد أرَّخ الشيخ المنوني هذه الفترة قائلًا: «وقد صار هذا الأصل اليونيني – في فترة قديمة وقْفًا على مدرسة أقبغا آص بالقاهرة، ثم فُقِد المجلد الأول منه أزيد مِن خمسين سنة، إلى أنْ وُجِد يُنادَى عليه للبيع في سوق الكتب بالقاهرة، فعُرِف وأُحْضِر إلى الشهاب القسطلاني، وهو يشتغل في شرح صحيح البخاري، وكان قد قابَل المتن المشروح على المجلد الثاني مِن نفس النسخة، فأتمّ هذه المعارضة بالنسبة إلى المجلد الأول. ويبدو أَنَّ موقوفات

(١) «قبسٌ مِن عطاء المخطوط المغربي» للمنوني (١/ ١١٩).

هذه المدرسة طرأ عليها تبديد في فترة لاحقة[١]، فضاع منها الأصل اليونيني بجملته، إلى أنْ عثر عليه العالم المغربي محمد بن محمد بن سليمان السوسي الروداني ثم المكي، المتوفى بدمشق عام ١٠٩٤ هـ/ ١٦٨٣م، ومِن حوزته انتقل إلى ملكية الشيخ محمد أكرم بن محمد بن عبد الرحمن الهندي نزيل مكة المكرمة، ثم استعاره مِن هذا الأخير محدِّث الحجاز: عبد الله بن سالم البصري، فصار يسمع منه[٢]، وكان هو عمدته في نسخته التي كتبها مِن (الجامع الصحيح)، ومِن هنا ينسدل الغموض على مصير أصل الشرف اليونيني»[٣].

وهذه صورة الورقتين الأولى والأخيرة مِن «نسخة البصري»، ويظهر ختم الوقف على الورقة الأخيرة منها بوضوح:

---

(١) لم أرَ ما يفيد إعادة الأصل اليونيني لهذه المدرسة وخروجه مِن حوزة القسطلاني، فلعلّه ذهب إلى حيثُ ذهبتْ كتب القسطلاني. ردَّه الله إلينا سالمًا معافًى وسائر أصول المسلمين المفقودة.

(٢) قال المنوني في حاشيته تعليقًا على هذا الموضع: «وردَ هذا خلال إجازة مِن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد ابن الحاج، إلى محمد المكي بن موسى بن محمد ابن الشيخ أبي عبد الله ابن ناصر» إلخ.

(٣) المصدر السابق (١/ ١١٧).

إيضاح

وأما قول الشيخ حسُّونه النواوي - رحمه الله - بأنّهم اعتمدوا على «النسخة اليونينية»؛ فهو مِن باب المجاز، إمَّا لقيام الفرع مقام الأصل في هذه الحالة، خاصة مع اعتمادهم على نسختَي القسطلاني والبصري تبعًا لليونينية.

وإِمَّا لرغبتهم في مطابقة «الطبعة السلطانية» لنسخة عبد الله بن سالم، على سبيل الحكاية حرفًا بحرفٍ، حتى في هوامشها وتعبيراتها، فكأَنَّها هي هي، وهذا هو المقصد الظاهر مِن مجمل كلامهم، ومع ذلك تصرَّفوا في أشياء

وتركوا أشياء أخرى مِن هامش نسخة البصري؛ كما ظهر مِن المقارنة بينها وبين «السلطانية»، وعلى هذا نبَّه العلامة أحمد شاكر – كما سبق – بعد مطالعته لفرعٍ آخر عن «اليونينية».

وعلى ما ذكرناه آنفًا: يدلُّ مجمل أقوال مُصَحِّحِي «الطبعة السلطانية»، مع مقابلته بنسخة البصري التي كانت بحوزتهم، ومضى وصفها.

وعلى الرغم مِن صراحة قول المُصَحِّحين - السابق - باعتماد نسخة شديدة الضبط مِن فروعِ النسخة اليونينية؛ إِلَّا أنَّ جَزْم الشيخ حسونة النواوي بالطبع اعتمادًا على النسخة اليونينية؛ أثارَ عددًا مِن الاحتمالات؛ منها: البدء على فرعٍ مِن فروع اليونينية، ثم إحضار اليونينية لاحقًا.

فصار اللجوء للواقع التطبيقي للعمل في «الطبعة السلطانية»؛ هو الحَكَم، والقول الفصل في ذلك.

ومِنْ ثَمَّ تتبَّعْتُ هذه الطبعة مِن أولها إلى آخرها، وجمعتُ أصول أقوال المُصَحِّحِين؛ فأوْرَدتُها بحروفها، وما تركتُ منها إِلَّا ما ذكرتُ له نظيرًا في لفظه، أو أكثر لفظه مع اتفاق معناه، إِلَّا أنْ يكون قد فاتني شيءٌ لم أَرَهُ؛ فيوقفني عليه أخٌ كريمٌ، والله يغفر لنا جميعًا، ويشملنا برحمته وستره.

وأطلتُ حكاية أقوال مُصَحِّحي «السلطانية» بحروفها؛ لتكون بين يدي أهل العلم، فقد يظهر لهم ما لم يظهر لي.

أقوال مُصَحِّحي «الطبعة السلطانية»

الجزء الأول

وقد جاءت أقوال مُصَحِّحي هذه الطبعة كالتالي:

- قالوا (١/ ٨): «ورمز له في الأصل بلفظ معًا».

وهذه عبارة المصَحِّحين، حكاية عما وقع في أصل «اليونينية» حسبما وردَ في نسخة البصري (ق/ ٢/ أ)، وستأتي صورة هذا الموضع.

- وفي الحاشية التالية قالوا: «كذا في هامش الفرع بغير فاء وعكس القسطلاني».

لكن بعده في نسخة البصري (ق/ ٢/ أ): «فنسب إلى اليونينية أنّ هذه الرواية التي لا رقم عليها فيها بزيادة الفاء». وهذا أحد الأمثلة على تركهم لأشياء في هامش نسخة البصري.

- وفي الحاشية التالية على ذلك قالوا: «ثبت في غير اليونينية..».
- وكذا قالوا في مواضع عديدة: «ثبت في اليونينية» «وفي غير اليونينية».

ونحو هذه العبارات. من هذه المواضع على سبيل المثال: (١/ ٩، ١٠، ١٦، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٥٠، ٥١).

وهذه كلها عبارات البصري في هامش نسخته، نقلها مصحِّحو «الطبعة

السلطانية» بنصّها أحيانًا، وبمعناها أحيانًا أخرى.

وعلى سبيل المثال في نسخة البصري (ق/ ٥/ أ) و(ق/ ٦/ أ):

وعلى سبيل المثال أيضًا فقد كرَّر البصري في صفحة واحدة (ق/ ٢/ أ) قوله: «مِن غير اليونينية» في موضعين.

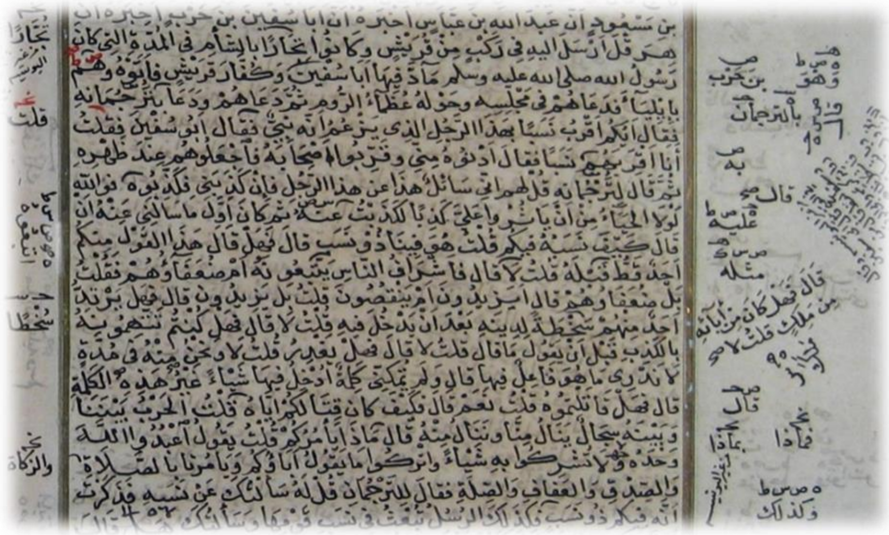

- وقالوا كذلك: «كذا في الفرع» أو «وهو في الفرع كأصله» في مواضع منها على سبيل المثال: (١/ ١٠، ١١، ١٣، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٤، ٢٦)، وهذه عبارة البصري في هامش نسخته، وعلى سبيل المثال في (ق/ ٢/ ب):

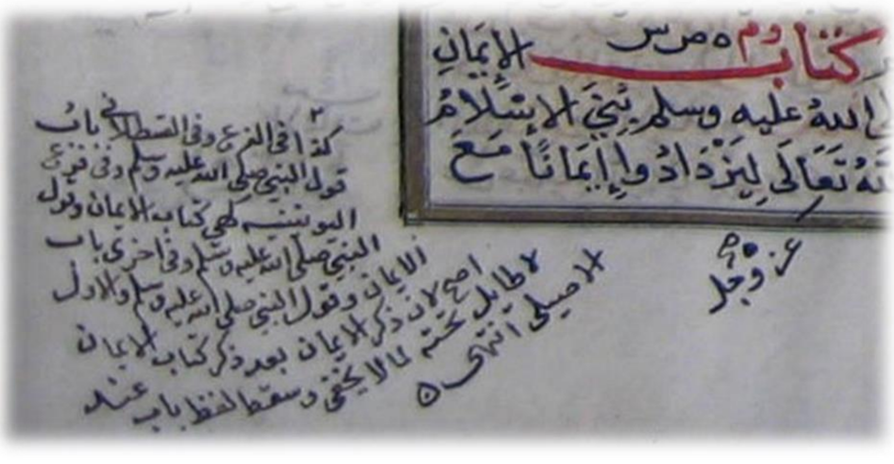

- وقالوا (١/ ٢٤): «كذا رمز المستملي على (يفقهه) في نسختين مِن الفروع، وذكر الفتح والقسطلاني أن رواية المستملي (يفهمه)».

وكرروا قولهم: «في نسختين مِن الفروع» في مناسبات أخرى منها على سبيل المثال (١/ ٣٤).

وهي عبارة هامش نسخة البصري كذلك، وعلى سبيل المثال (ق/ ٨/ ب):

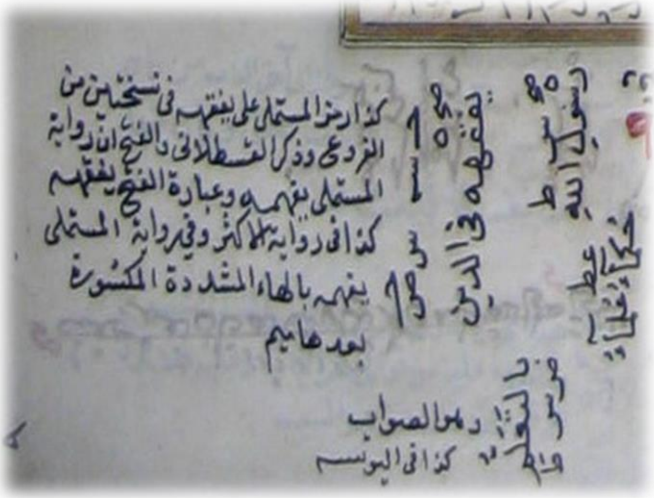

- وقالوا (١/ ١١): «كذا في الفرع المكي.. ولعل الصواب ما في فرع آخر مِن العكس في روايته».

وقد ذكروا الفرع المكي في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال: (١/ ١٣، ٦٥). وستأتي أمثلة أخرى لهذا كله.

- وقالوا (١/ ١٥): «ضبطه في الفتح والقسطلاني بالتنوين، وفي الفرع بلا تنوين اهـمِن هامش الأصل».

- وكذلك قالوا: «مِن هامش الأصل» في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال: (١/ ٢٦، ٢٧، ٣٤، ٣٧، ٤٠).
- وقالوا (١/ ٣٨): «كذا في فرع والقسطلاني بعلامة س، وفي الفرع المكي بعلامة ص».
- وقالوا (١/ ٤٠): «مِن هامش الأصل، لكن الذي في القسطلاني المطبوع..». وفي الحاشية التالية: «كذا في بعض النسخ المعول عليها، وفي الأصل المعتبر عندنا..».

واستمر العمل على هذا المنهج، غير واضح المقصود بالفروع المذكورة.

وإذا أضفنا ما وقع في كلام الشيخ حسونه النواوي، رحمه الله، مع ما قاله المشايخ في داخل العمل في المجلد الأول على سبيل المثال، فسيقع في النفس أنهم رجعوا إلى اليونينية مباشرة، وأنها كانت بحوزتهم، لكن الأمر ليس كذلك كما سيتضح مِن المجلدات اللاحقة، ولذا سأورد كلامهم في المجلد التاسع خاصة، بشكل أكثر تفصيلًا عندما يأتي حينه بإذن الله، لما فيه مِن إيضاحٍ لذلك كله.

- وكان أول تغيُّر أو أول إشارة منهم يمكن أنْ تستوقف القارئ في قولهم (٤٢/١): «كذا في الفرع وأصله مِن غير رقم عليه، و(يُمْسِكُ) بالرفع في اليونينية وبالجزم في غيرها اهقسطلاني» وبعده: «لغير أبي ذر مما ليس في اليونينية (فلا يأخذ) بإسقاط النون اهقسطلاني».

فظاهرٌ مِن هذا الموضع أنّ النقل مِن القسطلاني، وعليه يدل قولهم في نفس الموضع، في حاشيةٍ تالية: «كذا في الفرع مجزوم راجع القسطلاني». فدلّ هذا على أنّهم ينقلون عن هذا الفرع بواسطة القسطلاني، وسيتضح هذا من كلامهم في ما بعد؛ لأنهم ينقلون عن فرعٍ آخر بواسطة هامش الأصل، أي بواسطة نسخة عبد الله بن سالم ؛ كما مضى ويأتي كذلك.

- وقد بدأت إشارتهم لهذا في قولهم (١/ ٤٧): «كذا في نسخ صحيحة معتمدة بالجمع، ووجد في فرع بالإفراد، وأثبت في هامشه الجمع، وجعله نسخة اهمِن الهامش ملخصا». أي مِن هامش الأصل كما تكرر عندهم مرارًا، وسيأتي في ما بعد إنْ شاء الله أن المقصود بالأصل هو نسخة عبد الله بن سالم البصري.

وبناءً على ذلك ظنّ الشيخ المنوني أنّ «النسخة السلطانية» قد طُبِعت على «الأصل اليونيني» والفروع المذكور، فقال الشيخ المنوني – رحمه الله -: «وقد اعتمد في نشرها على الأصل اليونيني المصحح الموجود بالخزانة العثمانية: (مكتبة يلدز) بالآستانة، مع الرجوع إلى المنشور – سابقًا – مِن (الجامع الصحيح)، وإلى مخطوطات أخرى صحيحة، منها: الفروع الثلاثة الآنفة الذكر، وهي: فرع الغزوالي، والفرع المصحّح على ما صحّحه المزي والذهبي، وفرع عبد الله بن سالم البصري»[١].

وليس الأمر كذلك؛ فقد نقل المصحِّحون لهذه الطبعة عن فرع الغزولي

---

(١) «قبسٌ مِن عطاء المخطوط المغربي» للمنوني (١/ ١٢٠).

وغيره مِن الفروع الخاصة باليونينية بواسطة القسطلاني، والبصري.

وقد صار الأمر واضحًا الآن مما ذكرناه آنفًا مِن كلام المصحِّحين، ومِن نسخة البصري.

- ويزيد الأمر وضوحًا: قولهم (١/ ٤٨): «كذا في فرع، وفي فرع آخر... اهـ مِن الهامش».
- وقالوا (١/ ٤٩): «كذا في الأصل المعول عليه ونسخة معتمدة أيضًا، والذي في أصل آخر يعول عليه...».
- وقالوا (١/ ٤٩): «وُجد بالهامش تبعًا لهذه الرواية ما نصه: فتح القاف لأبي ذر والسميساطي اهـ من اليونينية أي على أنه فعل ماض وفي القسطلاني ما يخالفه».
- وقالوا (١/ ٥١): «مِن غير اليونينية.. هكذا في جميع الفروع المعوّل عليها بيدنا، وفي المطبوع وشرح القسطلاني...».
- وقالوا (١/ ٥٧): «كذا في الأصل والقسطلاني بالواو، وفي أصلين يعوّل عليهما بالفاء..».
- وقالوا (١/ ٦٧): «في النسخة اليونينية (أنفست) بضم النون اهـ مِن الفرع». وهذا أصرح مما سبق في كونه ينقل عن اليونينية بواسطة الفرع المذكور.
- وأصرح منه قولهم (١/ ٦٨): «وُجد هنا بهامش الأصل ما نصه: مِن قوله: وقال ابن عباس، إلى آخر الصحيح، نقلت مِن اليونينية،

ومِن أول الصحيح إلى هنا مكمل بخط غير خطها فليعلم ذلك». وهذا يدل على أن نسخة عبد الله بن سالم فيها فوت في النقل عن خط اليونيني مِن أول الصحيح حتى هذا الموضع المذكور أثناء الحديث (رقم/ ٣٠٤) مِن «الصحيح»، حيثُ كان هذا الجزء في «اليونينية» بخطٍّ غير خطِّها.

- وقالوا (١/ ٧١): «كذا ضبط بضمة واحدة في الفرع الذي معنا مصححا عليه..». وبعد ذلك بقليل: «كذا في اليونينية». والفرع الذي معهم هنا هو نسخة عبد الله بن سالم، بخلاف الفرع فقط بدون تقييد، فهو الفرع المذكور عند القسطلاني، ينقلون منه بواسطة القسطلاني كما سيأتي، وسيأتي أيضًا نقلهم مِن فروع مذكورة في هامش نسخة ابن سالم.
- وقالوا (١/ ٧٤): «مِن الفرع وليس في اليونينية». وبعد ذلك بسطور: «كذا في فرع اليونينية الذي معنا ونسخة معتمدة، وفي المطبوع وبعض النسخ...».
- وقالوا (١/ ٧٦): «أثبتت في اليونينية (إذا) بين السطور وعليها س، ثم ضرب عليها بالحمرة، وتناقلتها الفروع بصورتها، وأثبتت (إذا) في القسطلاني مِن غير تنبيه على الضرب».
- وقال (١/ ٨٢): «كذا في الفروع التي معنا..». وفي الحاشية التالية: «كذا في اليونينية».
- وقال (١/ ٨٣): «في اليونينية والفرع».

- وقالوا (١/ ٩٠): «مكرر سنده ومتنه في اليونينية وبعض الفروع، والتكرار لم يوجد في أصول كثيرة».
- وقالوا (١/ ١٠٠): «كذا في الفرع المعول عليه..».
- وقالوا (١/ ١١٥) : «هكذا (فنجدهم) بالنون في اليونينية لا غيراها مِن هامش الفرع».

وهذا يدل على أن قولهم: «في اليونينية» هو مجاز عن النقل مِن فرع «اليونينية» وليس منها مباشرة. وأنّ مثل قولهم (١/ ١١٨): «مِن الفرع وليست في اليونينية»؛ فهذا فرع آخر غير نسخة عبد الله بن سالم، وإنما هو الفرع المذكور عند القسطلاني. وأن مثل قولهم (١/ ١١٩): «كذا في فرعين صحيحين، وفي المطبوع: يده على رأسه»؛ إنما نقلوه مِن هامش الأصل، وقد يعبرون بقولهم (١/ ١٢٥): «هامش اليونينية» والمقصود بذلك كله هامش نسخة عبد الله بن سالم البصري، وبقية كلامهم تفسر مرادهم بذلك، ويزداد الأمر وضوحًا بمراجعة نسخة ابن سالم.

وعلى سبيل المثال ما وقع في نسخته (ق/ ٧/ أ):

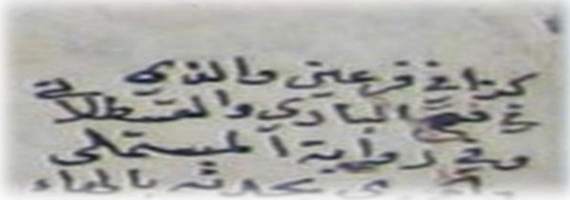
كذا في فرعين والذي
في نسخ البخاري والقسطلاني
مع رواية المستملي

- ومِن ذلك قولهم (٢/ ١١٤): «كذا في بعض النسخ التي بيدنا، ولم

يخرج لها في اليونينية، وخرج لها في الفرع.. اهـمِن هامش الأصل».

- وقالوا (١/ ١٤٨): «كان في اليونينية تحت (تكونان) نقطتان فكشطتا اهـمِن هامش الأصل». وتكرر نحوه في مواضع منها: (٢/ ٣٤)، ومضت الإشارة لمواضع أخرى.

الجزء الثاني

ومع بداية المجلد الثاني يظهر أنه قد تغيّر المنهج، أو دخلنا في عمل شيخٍ آخر، له طريقته وتعبيراته الأكثر إيضاحًا وتفصيلا.

- ففي بداية هذا الجزء (٢/ ١) قالوا: «قوله: (ولعلها لأبي الوقت) هكذا قال القسطلاني في الشرح، وكذا بهامش نسخة مقابلة على أصول معتمدة، منها النسخة التي صححها شيخ الإسلام جمال الدين المزي، وشيخ الإسلام شمس الدين الذهبي، في ورقة نمرة (٩)، وهي وقف الأشرف، والآن بالكتبخانة المصرية، خلافًا لما نقلناه على ظهر الجزء الأول والثالث والخامس مِن أنها للقابسي ترجيا». وكرروا هذا البيان في بداية الجزء السابع (٧/ ١).
- وقالوا (٢/ ٥٥): «كذا في اليونينية.. كذا بهامش الفرع الذي بيدنا، ومثله في القسطلاني».
- وقالوا (٢/ ٧٢): «هو بخط الأصل في اليونينية مفصول عن

(أنزلها) كما ترى اهمِن هامش الفرع الذي بيدنا».

- وقالوا (٢/ ٧٣): «وهذا الضبط في الفرع الذي بيدنا، وكتب عليه أنه صورة ما في اليونينية».
- وقالوا (٢/ ٨٠): «هكذا وجدنا لفظة (قال) مخرجة في الفروع المعتمدة التي بيدنا تبعًا لليونينية مِن غير عزو ولا تصحيح».
- وقالوا (٢/ ٨١): «رسم هذا اللفظ في نسخة عبد الله بن سالم بالتاء المجرورة تبعًا لما وقع في اليونينية، ونبّه عليه القسطلاني».
- وقالوا (٢/ ٨٢): «هكذا ضبب في اليونينية على لفظ (ابن) وليُنظر وجهه، كذا بهامش الأصل ومثله في القسطلاني».
- وقالوا (٢/ ٨٥): «في النسخ التي بيدنا تبعا لليونينية».
- وقالوا (٢/ ٩٤): «.. في النسخ المعتمدة تبعًا لليونينية وفرعها وعليه نبه القسطلاني». وبعده بقليل: «كذا في نسخة عبد الله بن سالم». وبعده بقليل: «كذا في عدة نسخ معتمدة وعليه شرح القسطلاني، وفي بعض النسخة تبعًا لليونينية..». وتكرر قولهم: «في بعض النسخ تبعًا لليونينية» في مواضع منها (٢/ ١١٢).
- وقالوا (٢/ ٩٩): «قال القسطلاني: وهذا ثابت هنا عند أبي ذر كما نبّه عليه في الفرع وأصله».
- وقالوا (٢/ ١٢٣): «سقط من اليونينية كما نبه عليه بحاشية فرعها». وربما قالوا: «بهامش النسخ التي بيدنا» بالجمع، كما تجد أمثلته في (٢/ ١٢٤، ١٢٥).

- وقالوا (٢/ ١٢٩): «ضبط في نسخة عبد الله بن سالم تبعًا لليونينية بالإفراد». وتكرر قولهم: «نسخة عبد الله بن سالم تبعًا لليونينية» في أماكن منها (٢/ ١٤٢، ١٥٤، ١٧٦) وستأتي مواضع أخرى.
- وقالوا (٢/ ١٣٠): «لم يضبط اللام والتاء في اليونينية، وضبط في الفرع الأول بالضم، والثاني بالسكون، قاله القسطلاني..».
- وقالوا (٢/ ١٣٣): «في (الجمع بين الصحيحين): قال: (لكنَّ أفضلُ الجهاد) كذا بهامش اليونينية اهـ مِن هامش الأصل». فهذا واضح في نقلهم عن اليونينية بواسطة الأصل الذي هو نسخة ابن سالم.

الجزء الثالث

- وقد قالوا صراحةً (٣/ ١٠): «وقد كتبت (مما) بقلم الحمرة في فرع اليونينية الذي بيدنا»، وتكرر نحوه في مواضع منها (٣/ ٢١، ٣١، ٣٩، ٤٣، ٦٧، ٧٥، ٩٩).
- وقالوا (٣/ ١٦): «ضبط في الفرع الذي بيدنا (وَرَسٌ) وكتب عليه بالهامش: كذا في اليونينية..».
- وقالوا (٣/ ١٨): «كذا بهامش الفرع الذي بيدنا».
- وقالوا (٣/ ١٢٥): «.. في الفرع المعول عليه بأيدينا، وكذا في اليونينية مصححا عليه، وفي الفرع التنكزي.. وفي بعض الفروع.. وهو الذي شرح عليه القسطلاني».

الجزء الرابع

- وقالوا (٤/ ١٨): «وقع في النسختين المعتبرتين عندنا مضروبا عليه بالحمرة».

وظاهر هذا النص أنهم اعتمدوا على نسختين مخطوطتين معتبرتين معتمدتين، لكن كلامهم بعد ذلك بقليل يخالف ذلك فقد قالوا في مواضع كثيرة منها (٢/ ٢٦، ٥٦، ٥٩): «كذا في جميع نسخ الخط عندنا، ووقع في المطبوع...» اهـ.

وبقية كلامهم تدل على وجود أكثر مِن نسختين مخطوطتين بأيديهم، لكنهم اعتمدوا طريقين في الوصول إلى نص اليونينية: **أولهما**: نسخة ابن سالم. **وثانيهما**: النسخة التي شرح عليها القسطلاني. وأضافوا إليهما نسخًا أخرى مخطوطة ومطبوعة للمقابَلَة والتدقيق، مثل نسخة المزي وغيرها كما سبق بيانه في قبل قليل، والله أعلم.

- وقالوا (٤/ ١٤٦): «أول المجلدة الثانية مِن اليونينية: بسم الله الرحمن الرحيم» فساق الإسناد إلى البخاري. وظاهره أنهم رجعوا لليونينية، وأنها كانت بحوزتهم، لكن بقية كلامهم السابق واللاحق تدل على أنهم أخذوا ذلك مِن نسخة عبد الله بن سالم تبعًا لليونينية. وهو المسمى عندهم بعد قليل (٤/ ١٤٨، ١٥١، ١٥٣) بـ «الأصل المعول عليه».
- وقالوا (٤/ ١٥٠): «في الأصل المعول عليه.. وفي غيره كذلك، وبهامشه:...».

- وقالوا (٤/ ١٥٢): «في اليونينية وفرعها..».
- وقالوا (٤/ ١٥٩): «كذا في هامش اليونينية.. وكذا.. على ما صححه الذهبي والمزي.. وفي المطبوع».
- وقالوا (٤/ ١٦٤): «ووقع في نسخة سيدي عبد الله...». كذا ولم يتضح هل هي نفسها نسخة ابن سالم، أم نسخة أخرى عندهم تُسمَّى بهذا الاسم؟.
- وقالوا (٤/ ١٧٢): «ثبت هذا في سماع اليونيني.. اهملخصا مِن الهامش».
- وقالوا (٤/ ١٧٣): «هو في اليونينية وفرعها بالحاء المهملة، قال القسطلاني: وصوبها الخطابي؛ فانظره». وبعده بقليل (٤/ ١٧٧): «قال القسطلاني: كذا في اليونينية وفي الفرع لكنه مصلح فيه ..».
- وقالوا (٤/ ١٨٣): «.. اهمِن اليونينية، وقوله: (حدثنا حماد) في القسطلاني، بل في هامش الأصل نسبة التحديث لأبوي ذر والوقت ولغيرهما بالعنعنة».
- وقالوا (٤/ ١٨٧): «ص س ط بثلاثة عشر قلوصًا، وصوابه: بثلاث عشرة قلوصا؛ قاله شيخنا ابن مالك رضي الله عنه، والله أعلم، وأصلحتُ ما في الأصل على الصواب فيُعلم ذلك اهكذا بخط الحافظ اليونيني».

وهذا كما ذكرناه مرارًا منقول بنصه مِن هامش الأصل حسبما يدل عليه بقية كلامهم المنقول عنهم هنا سابقًا وما يأتي عنهم لاحقًا.

- ومن ذلك قولهم (٤/ ٢٠٣): «لم يضبطه في اليونينية وضبطه في الفرع بالبناء للمفعول كما ترى أفاده هامش الأصل». وكذلك قالوا (٥/ ٤٥): «كذا في اليونينية بلا همز اهـ مِن هامش الأصل».
- وقالوا (٤/ ٢٠٠): «لم يضبط التاءين في اليونينية هنا، وقال في هامش الفرع: وضبطهما في غير هذا الموضع بالضم والفتح على المتكلم والمخاطب اهـ قاله محمد المزي». وهذا أحد المشايخ المشاركين في تصحيح الطبعة، صرَّح هنا باسمه رحمهم الله جميعًا.

الجزء الخامس

- وقالوا (٥/ ٢٦): «في جميع الفروع التي بأيدينا». وبعده بقليل (٥/٢٦، ٤٢): «كذا في غير فرع بالهامش». يعني بهامش الأصل أي بهامش نسخة عبد الله بن سالم، وهذا يفسر قولهم عن الفروع التي بأيديهم قبله، فهو مستفاد مِن نسخة ابن سالم. أي أنهم يحكون ما يجدونه أمامهم في نسخة ابن سالم، وينقلونه بحروفه.
- وقالوا (٥/ ٤٠): «.. من هامش الأصل المعول عليه».
- وقالوا (٥/ ٦٧): «هكذا في الفروع التي عندنا، ووقع في

المطبوع..»، وكذلك قالوا (٦/ ٢٦) بنحوه.

- وقالوا (٥/ ٧٦): «كذا في الفرع المعول عليه مكتوب بهامشه: كانت عليه علامة أبي ذر في اليونينية فكشطت اهـ وكذا هي في فرع آخر بلا رقم ونسبها القسطلاني لأبي ذر».
- وقالوا (٥/ ٧٩): «.. اهـ ملخصا مِن هامش الأصل عن اليونينية».
- وقالوا (٥/ ١٤٠): «كذا في جميع النسخ الخط والطبع مصحّحا عليه في الفروع وكتب بهامش نسخة قديمة..».

وقد ذُكِرَتْ أسماء مصححي الجزء الخامس في آخره؛ إذ قالوا (٥/ ١٧٩): «تم الجزء الخامس بحمد الحكيم الودود مصححًا بقلم ابن مصطفى محمود، ورفيقي في تصحيحه من هو مني بمنزلة البصر لي حضرة الفهامة الدراكة الفاضل الشيخ نصر العادلي».

الجزء السادس

- وقالوا (٦/ ٢): «في النسخ التي بأيدينا تبعًا لليونينية».
- وبعده بقليل قالوا (٦/ ٤): «هو في أصل النسخ التي بأيدينا بالإفراد تبعًا لليونينية .. وفي نسخة باليونينية».
- وقالوا (٦/ ١٢): «هو في غير فرع عندنا بالهمز وفي هامش الأصل المعول عليه: هو في اليونينية بغير همز..».
- وقالوا (٦/ ١٨): «(فيؤذن) في أصول كثيرة بعد (فيؤذن) لفظ (لي) اهـ من هامش الأصل».

- وفي حاشية تالية قالوا: «كذا في نسختين معتبرتين وفي المطبوع..».
- وقالوا (٦/ ٢٨): «كذا في اليونينية.. اهمن الهامش..». وبعده بقليل (٦/ ٣١): «ضرب في اليونينية على أل اهمن سائر النسخ التي معنا».
- وقالوا (٦/ ٣٣): «كذا في غير نسخة معنا بالهامش».

قوله: (بالهامش) يعني أنهم يستمدون كلامهم عن النسخ المذكورة من هامش الأصل أي مِن هامش نسخة عبد الله بن سالم.

- وقالوا (٦/ ١٠٤): «كذا في النسخ والقسطلاني وكتب بهامشه: والذي يؤخذ من الفرع المزي أن رواية أبي ذر..». والفرع المزي هو المذكور عند القسطلاني، وقد ميزوا بذلك بينه وبين نسخة «الحافظ المزي»، فقالوا في الأول: «الفرع المزي» وقالوا في الثاني: «نسخة الحافظ المزي» أو «المزي والذهبي» كما نقلناه عنهم في بعض المواضع.
- وقالوا (٦/ ١٣٤): «لم يضبط الحاء في اليونينية، وقال القسطلاني بفتح الحاء المهملة وفي الفرع بكسرها مصلحة وكشط فوقها اه من هامش الأصل بحروفه».
- وبعده بقليل (٦/ ١٤١): «كذا في الأصل المعول عليه بالهامش..».
- وبعده (٦/ ١٤٢): «.. ساقطة مِن بعض النسخ المعتمدة ثابتة بهامش الأصل المعول عليه..».

الجزء السابع

- وقالوا (٧/ ٥): «هكذا في جميع النسخ المعتمدة بيدنا، ومنها فرع اليونينية، وكذا النسخة التي شرح عليها العيني، وفي شرح القسطلاني المطبوع..».
- وقالوا (٧/ ١١): «هكذا في اليونينية.. كما بهامش الفرع الذي بيدنا».
- وقالوا (٧/ ٢٨): «هذه الجملة ساقطة من صلب بعض النسخ المعتمدة بأيدينا مخرّجة بهامشها تبعًا لليونينية..».
- وقالوا (٧/ ٣١): «في جميع النسخ المعتمدة بيدنا، ووقع في المطبوع من المتن وشرح القسطلاني والعيني..».
- وقالوا (٧/ ٣٧): «في الفرع المعتمد بيدنا وكذلك ضبطه القسطلاني».
- وبعده بقليل (٧/ ٤١، ٥٢): «في الفروع التي بيدنا تبعًا لليونينية».
- وقالوا (٧/ ٦٠): «وقع في النسخة المطبوعة والتي شرح عليها القسطلاني».
- وقالوا (٧/ ٦٣): «هكذا مضبوط في الفرع المعتمد..».
- وقالوا (٧/ ٦٨): «هكذا في النسخ المعتمدة بيدنا، والذي في النسخ المطبوعة تبعًا لشرح القسطلاني المطبوع..». ونحوه في مواضع منها: (٧/ ١٢٩، ١٣٠).
- وقالوا (٧/ ٩٣): «في الفرع الذي بأيدينا تبعا لليونينية..».

- وقالوا (٧/ ١٣٧): «كذا هو في جميع الأصول التي بأيدينا تبعًا لليونينية وفي نسخ صحيحة..».
- وقالوا (٧/ ١٥٧): «كذا في اليونينية والفرع المكي، وفي بعض الفروع: (وبيصه) اهمِن هامش الفرع الذي بيدنا».

الجزء الثامن

- وقالوا (٨/ ٢): «جميع النسخ التي بأيدينا لليونينية».
- وبعده بسطور: «كذا هو في الفرع المعتمد بيدنا».

وظاهر هذا أن جميع النسخ لليونينية عندهم؛ إنما هي النسخ التي في باطن الفرع الذي بيدهم، وقد ذكرنا هذا مرارًا، تبعًا لمجمل كلامهم وصراحته في بعض المواطن دون بعضٍ، وبناءً على مقارنة ذلك بنسخة عبد الله بن سالم البصري التي كانت في حوزة المُصَحِّحِين.

- وقد قالوا بعد ذلك بقليل (٨/ ٧): «..بهامش الفرع الذي بأيدينا أنها هكذا في المواضع الثلاثة باليونينية..».
- وقالوا (٨/ ٢١): «في الفرع المعتمد بيدنا تبعًا لما في اليونينية».
- وقالوا (٨/ ٥٢): «وكسرها في اليونينية وصحح عليها في الفرع».
- وقالوا (٨/ ٦١): «مصححًا عليها في الفرع كأصله».
- وكلامهم هذا يفسّره قولهم بعده بقليل (٨/ ٦٢): «.. مكتوب في حاشية اليونينية مصحح عليه بما يفيد أنه من الأصل.. اهمن

هامش الفرع الذي بيدنا ومن القسطلاني».

- وقالوا (٨/ ٦٩): «كذا في الفرع وأصله.. من القسطلاني».
- وقالوا (٨/ ٨٨): «هكذا هو في اليونينية.. اهمن الفرع الذي بيدنا».
- وقالوا (٨/ ١٣٤): «وتَحْتَسِبْ؛ كذا هو بغير لام في بعض الأصول المعتمدة، وفي بعضها: ولْتَحْتَسِبْ، باللام اهمِن هامش الفرع».
- وقالوا (٨/ ١٤٨): «وقتادة؛ كذا في الأصل، ووقع في رواية أبي ذر: عن قتادة، والصواب ما في الأصل اهمِن هامش الفرع الذي بيدنا».

الجزء التاسع

- وقالوا (٩/ ٣): «قال أبو ذرٍّ: وقع واقد بن عبد الله، والصواب: واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر. كذا في اليونينية اهـ مِن هامش الأصل، وفي الشارح: نَسَبَه أبو الوليد شيخ المؤلف لجدّه وراجعه اهمصحِّحه».
- وقالوا (٩/ ٤): «هكذا بتقديم (ولا نسرق) في نسخ كثيرة معتمدة، وفي أصل اليونينية: (ولا نزني ولا نسرق) وكتب عليهما علامة التقديم والتأخير اهمِن هامش أصل عبد الله بن سالم».

وهذا ظاهر جدا في بيان المقصود.

- وقالوا (٩/ ٧): «فسدّد، كذا للأصيلي وأبي ذرٍّ بالسين المهملة،

وعند الحموي والباقين، فشدّد بالمعجمة، وهو وهم؛ قاله عياض اهـمِن اليونينية، كذا بهامش الأصل، ومثله في القسطلاني».

- وقالوا (٩/ ٨): «.. أفاده القسطلاني ويؤيده الأصل الذي بأيدينا المنقول مِن اليونينية».

وهذا كذلك ظاهر في اعتمادهم على فرعٍ مِن اليونينية اتخذوه أصلًا، وهو نسخة ابن سالم، كما في بقية كلامهم.

- وقالوا (٩/ ١٠): «كذا ضبط (وأَفْلَتَ) في اليونينية بفتح الهمزة، مبنيًّا للفاعل أي تخلّص، والذي ذكره في الفتح والقسطلاني أنه بضم الهمزة اهـمِن هامش الأصل».
- وقالوا (٩/ ١١): «هكذا في نسخة عبد الله بن سالم ونسخة المزي وغيرهما، وأما النسخة التي شرح عليها القسطلاني فهي..».
- وقالوا (٩/ ١١): «كذا بالأصول المعتمدة وأما نسخة الشارح فهي..».
- وقالوا (٩/ ١٢): «مِن اليونينية ومثله في الشارح».
- وقالوا (٩/ ١٣): «(في) ثبتت في نسختين معتمدتين بأيدينا وليست في نسخة الشارح».
- وقالوا (٩/ ١٥): «.. مِن هامش الأصل».
- قالوا (٩/ ١٥): «كذا في اليونينية والفرع وفي بعض الأصول تذاكرا وعليها شرح القسطلاني».

واليونينية والفرع هنا عبارة منقولة مِن نسخة ابن سالم التي يعبرون عنها بالأصل ويدل على ذلك كلامهم الآتي كذلك.

- وقالوا (٩/ ١٧): «ضبطه في اليونينية والفرع المكي اهـمِن هامش الأصل».
- وقالوا (٩/ ١٧): «هكذا بالفوقية أوله في الفرع المكي، وفي بعض الأصول بالتحتية».
- وقالوا (٩/ ١٨): «مِن اليونينية» وفي الحاشية التالية قالوا: «في اليونينية.. اهـمِن هامش الأصل». وبعدها بقليل: «كذا في اليونينية اهـمِن هامش الأصل ونحوه في القسطلاني».
- وقالوا (٩/ ٢١): «خِذَام كذا في اليونينية بالخاء والذال المعجمتين هنا، وفي ترك الحيل، وكذا ضبطه القسطلاني في البابين، والذي في الفتح فيهما ضبطه بالدال المهملة، وكذا ضبطه في التقريب اهـمِن هامش الأصل». وهذا مِن المواضع التي نقلوا فيها عن القسطلاني بواسطة هامش الأصل أي هامش نسخة عبد الله بن سالم.
- وقالوا (٩/ ٢١): «كذا في اليونينية.. وعليها شرح القسطلاني».
- وقالوا (٩/ ٢٢): «هكذا في النسخ المعتمدة التي بأيدينا بالواو وفي نسخة القسطلاني المطبوع أو. اهـ مصححه». وبعده بقليل: «ضرب في الفرع الذي بيدنا تبعًا لليونينية على لفظ (في) فباب مضاف لتاليه، لكنها ثابتة في نسخ معتمدة، وعليها شرح القسطلاني».

- وقالوا (٩/ ٢٨): «في بعض الأصول الصحيحة». وبعده بقليل: «في النسخ التي بأيدينا وكذا شرح القسطلاني».
- وقالوا (٩/ ٣٥): «كذا بالضبطين في اليونينية». وبعده بقليل: «كذا في هذا الموضع مِن اليونينية... اهـ كذا بهامش الفرع الذي بيدنا».
- وقالوا (٩/ ٣٧): «في اليونينية وجميع الأصول التي بأيدينا وكذا ضبط القسطلاني».
- وقالوا (٩/ ٣٨): «كذا في اليونينية وفي بعض الأصول الصحيحة».
- وقالوا (٩/ ٣٩): «هكذا في النسخ التي بأيدينا».
- وقالوا (٩/ ٤٠): «في جميع النسخ التي بأيدينا وفي النسخة التي شرح عليها القسطلاني».
- وقالوا (٩/ ٤١): «ثابت في جميع النسخ المعتمدة، ساقط مِن نسخة القسطلاني».
- وقالوا (٩/ ٤٩): «هذا الحديث – أي حديث محمد بن العلاء – عند س في نسخة، وليس في الأصل اهـ مِن اليونينية».
- وقالوا (٩/ ٥٢): «لم يضبطها في اليونينية وضبطها في الفرع وكذا القسطلاني». وبعده بقليل: «كذا بهامش اليونينية». وبعده بقليل: «كذا في اليونينية».
- وقالوا (٩/ ٥٣): «وقع في نسخة عبد الله بن سالم تبعًا لليونينية».
- وقالوا (٩/ ٥٥): «أنَّ فارسًا، هكذا هو بالصرف في جميع نسخ الحفاظ، وفي أصل أبي القاسم الدمشقي غير مصروف على

الصواب، قال شيخنا أبو عبد الله ابن مالك: الصواب عدم الصرف والله أعلم اهملخصًا مما كُتب بهامش الأصل نقلًا عن خطّ الحافظ اليونيني».

- وقالوا (٩/ ٥٧): «كذا في القسطلاني، ونسخة الحافظ المزي، وفي نسخة عبد الله بن سالم..».
- وقالوا (٩/ ٦٧): «في الفرع الذي بيدنا تبعًا لليونينية وكذا ضبطه القسطلاني».
- وقالوا (٩/ ٧٠): «ساكنة في اليونينية مفتوحة في الفرع أفاده القسطلاني».
- وقالوا (٩/ ٧١): «في الفرع الذي بأيدينا تبعًا لليونينية».
- وقالوا (٩/ ٧٥): «وعزاه القسطلاني إلى الفرع وأصله».
- وقالوا (٩/ ٧٦): «في اليونينية كما بهامش الأصل ونبه عليه القسطلاني».
- وقالوا (٩/ ٧٧): «كما في القسطلاني.. ووقع في اليونينية والفرع..».
- وقالوا (٩/ ٧٩): «.. كذا بخط اليونيني.. اهملخصا من هامش نسخة عبد الله بن سالم».
- وقالوا (٩/ ٨٣): «.. وكذلك شاهدته في أصل مقروء على الحافظ أبي محمد عبد الله الأصيلي اهمن اليونينية بخط الحافظ اليونيني».

- وبعده بقليل (٩/ ٨٤): «هكذا في بعض النسخ التي بأيدينا، وفي نسخة عبد الله بن سالم.. وكتب بهامشها ما نصه: كذا مضروب على (هذا) في اليونينية». وبعده بقليل: «.. مِن هامش نسخة عبد الله بن سالم».
- وقالوا (٩/ ٨٥): «وقع هنا في النسخ التي بأيدينا تبعًا لليونينية.. قال في الفتح: (تنبيه) وقع هنا في نسخة الصغاني...» فنقلوا تعليقًا مِن «الفتح» لابن حجر.
- وقالوا (٩/ ٨٧): «مِن الفرع ولم يضبطها في اليونينية».
- وقالوا (٩/ ٩٢): «قال القسطلاني: كذا في الفرع كأصله بالإفراد».
- وبعده بقليل (٩/ ٩٣): «من اليونينية بخط الأصل».
- وقالوا (٩/ ٩٣): «سليمان بن حيان، كذا في اليونينية وفرعها وعدّة من النسخ المعتمدة، والذي في القسطلاني والفتح وغيرهما مِن النسخ المعتمدة: سليم، بوزن عظيم اهملخصا مِن هامش الأصل».
- وقالوا (٩/ ١٠١): «في النسخ التي بأيدينا تبعًا لليونينية».
- وقالوا (٩/ ١٠٤): «في نسخة عبد الله بن سالم تبعًا لليونينية».
- وقالوا (٩/ ١١٢): «كذا في الأصل تبعًا لليونينية».
- وقالوا (٩/ ١١٤): «هكذا خرج لهذه الرواية في نسخة عبد الله بن سالم فوق لفظ كتاب، وخرج لها في نسخة أخرى بعد لفظ التوحيد، وقال القسطلاني: وفي رواية المستملي كما في الفرع:

كتاب الرد على الجهمية وغيرهم..».

- وقالوا (٩/ ١١٥): «هكذا هو بالرفع في بعض النسخ التي بيدنا تبعًا لليونينية، وضبطه في الفرع بالنصب أيضًا، وهو رواية غير أبي ذرٍّ، كما في القسطلاني».
- وقالوا (٩/ ١١٩): «كذا في اليونينية وبعض فروعها، وفي الفرع المكي: إلى فراشه، كذا بهامش الأصل».
- وقالوا (٩/ ١٢٠): «كذا في النسخ المعتمدة بيدنا، وعليها شرح ابن حجر والقسطلاني، وكتب عبد الله بن سالم بهامش نسخته أنه كذلك في غالب الأصول، ووقع في صلب نسخته اختلاط».
- وقالوا (٩/ ١٣٠): «كذا في جميع الأصول متونًا وشروحًا».
- وقالوا (٩/ ١٤٠): «كذا في اليونينية والفرع، قال القسطلاني: ... اهـ وهو كذلك في بعض الأصول الصحيحة اهـمِن هامش الأصل»، وفي الحاشية التالية: «كذا في اليونينية، وفي بعض الأصول الصحيحة زيادة (غدا) اهـمِن هامش الأصل».
- وقالوا (٩/ ١٥٨): «كذا هو في اليونينية مضمومًا، وأعربه ابن حجر والقسطلاني مجرورًا بالفتحة صفة لرجل، وكذا ضبط في الفرع، كذا بهامش الأصل».
- وقالوا (٩/ ١٦٣): «في هامش اليونينية بخط الأصل ما نصه: عدد ما فيه مِن الأحاديث سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا اهـ كذا بهامش نسخة عبد الله بن سالم».

ملخص البحث

وخلاصة ما سبق وما يظهر مِن كلام مُصَحِّحي «الطبعة السلطانية» وتصرُّفاتهم:

أولًا: اعتمادهم في تصحيحها على فرعين مهمين عن «الأصل اليونيني»، وهما فرع «القسطلاني»، وفرع «عبد الله بن سالم البصري»، ولم يتسنّ لهم الوقوف على «الأصل اليونيني» الذي اختفت أخباره مذ نُسِخَ منه فرع ابن سالم البصري.

ثانيًا: أرادوا حكاية عبارة فرع «عبد الله بن سالم البصري» عن «اليونينية»، فنقلوا عبارة هامش نسخته كما هي، حسب حكايتها: عن «اليونينية» أو «خط اليونيني» أو «الفروع» إلخ، ولم يلتزم المشايخ الكرام التنبيه على ذلك مرارًا، إرادة منهم - كما ظهر مِن تصرُّفاتهم - أن تكون «الطبعة السلطانية» صورة مطابقة الأصل مِن «اليونينية» حسبما حكاها ابن سالم في نسخته، والقسطلاني في النسخة التي شرحها، فنقلوا ذلك بنصِّه أحيانًا، وتصرَّفوا في لفظه أحيانًا أخرى، وتركوا ممَّا في هامش نسخة ابن سالم أشياء.

ثالثًا: قاموا شكر الله لهم وأثابهم على صنيعهم خيرًا؛ بالمجيء بنسخٍ أخرى مِن «صحيح البخاري» مخطوطة ومطبوعة، مثل النسخة التي صحَّحها الحافظان المزي والذهبي، فصحَّحوا وراجعوا وقابَلُوا عليها وعلى غيرها، لإخراج نصٍّ صحيحٍ ودقيقٍ لهذه الطبعة.

وقد بذلوا في سبيل ذلك جهدًا عظيمًا، وخرجوا بطبعة يتحاكى الناس بدقّتها وجمالها حتى يومهم هذا، فجزاهم الله عنَّا خيرًا.

رابعًا: ورغم كلّ الجهود المشكورة التي خدمتْ هذه «الطبعة السلطانية» المتقنة؛ إلّا أنَّها ما تزال بحاجة لخدماتٍ أكثر، خاصةً مِن جهة مراجعتها على أصولها التي طُبِعَتْ عليها مِن جهة، وزيادة أصول وروايات أخرى متقنة مِن جهةٍ أخرى.

فجزى الله خير الجزاء كل مَن ساهم في هذه الطبعة المباركة أو خدمها بشيءٍ.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- النسخة اليونينية مِن صحيح البخاري، مقال الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله، أعاد نشره الشيخ أشرف عبد المقصود في مجلة التراث النبوي، العدد الأول والثاني، محرم ورجب ١٤٣٩، السنة الأولى.
- إرشاد الساري، للقسطلاني.
- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، طبعة: جامعة الإمام.
- صحيح البخاري، الناشر: دار التأصيل بالقاهرة، «مراجعة ومصحّحة على النسخة السلطانية مع رفع الالتباس عن رموزها»، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣، ٢٠١٢م.
- صحيح البخاري، الناشر: دار طوق النجاة، مصورةً عن «الطبعة السلطانية» بعناية الشيخ محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢.
- صحيح البخاري، مخطوط نسخة عبد الله بن سالم البصري.
- فهرس الفهارس، للكتاني.
- قبسٌ مِن عطاء المخطوط المغربي، المؤلف: محمد المنوني، الناشر: دار الغرب، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

تعريف بالمؤلف

= صلاح فتحي هَلَل.

= تخرَّج من كلية الحقوق، والتحق بالدراسات العليا، فحصل على دبلوم الشريعة الإسلامية، ثم التحق بالماجستير.

= تخرَّج على عدد من العلماء في القرآن والحديث وغيرهما من علوم الشريعة، منهم: الشيخ إبراهيم علي علي شحاتة السمنودي. والشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف. و: د. شعبان إسماعيل، و: د. محمد عبد المعطي.

= أجازه وقرَّظ له بعض أعماله عددٌ من العلماء، منهم: الشيخ محمد الأمين بوخبزة التطواني، والدكتور بشار عواد معروف، والدكتور أحمد معبد عبد الكريم، وغيرهم.

= من تحقيقاته:

- التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة (٦ مجلدات).
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (٢ مجلد).
- فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن، لابن الجوزي (مجلد).
- اختلاف رواة البخاري، لابن عبد الهادي (مجلد).

= من مؤلفاته:

- التحديث بالأخطاء الشائعة في مصطلح الحديث (غلاف).
- نظرات في تقسيم السنة إلى متواتر وآحاد، تاريخ التقسيم وآثاره على السنة (مجلد).

معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

٢١ شارع المدينة المنورة، محيي الدين أبو العز، المهندسين. القاهرة ـ مصر.

ص.ب: ٨٧ الدقي ـ ج.م.ع

www.malecso.org